

اما في المجلس واما في المقصد والنية والقواضئ محرمة قطعاً فلنا ما
اوصل اليها والافان التثني والتكسر لم يرد بالتهي عنده نص كتاب ولا
سنة فالنقصيل الذي سنده كره هو مبنى جميع الاقوال فليكن عليه
المحول في هذه المسئلة بجميع تقسيماتها وتعريفاتها ولا يصح ان
تكون المحرمة في شئ من ذلك مبنية على القياس العقلي والرأي
التعسافي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زاد في امرنا هذا
شيئاً فهو رديعني زيادة من غير دليل شرعي فذلك رد علينا او
رد عليه غير مقبول منه فان الحلال والحرام لا يقبلان الزيادة ولا
النقصان قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وحيث تم الدين فلا يقبل
الزيادة فيه ومن زاد من الحلال المحمدي بن رحمة الله تعالى حرمة
شئ من الاشياء فانما مراده ان ذلك موصل الى ما في الدين
من الحرام لان ذلك الشئ الزايد حرام بعينه بل لما يترتب عليه
هكذا يجب ان يفهم اقوال العلماء اثناء الله تعالى على الحلال
والحرام والافان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم مع انه
المشروع للامة حلالها وحرامها توقف في حرمة التحريم في صدر الاسلام
قبل ان تنزل الآية بحرمته ولم يحرمه من تلقاء نفسه بقياس
ولا غيره حتى ورد انهم كانوا يقولون اللهم بين لنا في التحريمات
شأنها حتى نزل النص القرآني فارقوه وثبتت حرمة عندكم
حينئذ وكذلك في قضية ستر النساء كان يقول عمر بن الخطاب
رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم استترنساءك يا رسول الله
والنبي صلى الله عليه وسلم متوقف في ذلك لم يأمر به من تلقاء نفسه

حتى

حتى نزل عليه الوحي بذلك في نص القرآن فامر به حينئذ كما ذكره
الامام البخاري في صحيحه فكيف يسوغ لغيره من الامة ان يخوض
بالنظر العقلي في معرفة الحرام والحلال هذا فتوق المحرمين براتب
وفي ربيع الاخر للعلامة الزينبي عن احمد بن محمد بن ابي
رضي الله عنه قال قالوا للرشيدي من بالمدنية يحرم الغنا قلت من
قتله الله خزيه قال بلغني ان مالك ابن انس يحرمه قلت وما لك ان
يحرم او يحلل والله ما كان هذا الابن يحكم محمد صلى الله عليه وسلم
وهو اكرم الخلق الاعن وحج من ربه فهل يجوز ذلك لملك اهل
فان قيل اذا كانت الحرمة في السماع المذكور بجميع انواعه مترتبة
على ما يترتب به من المحرمات القطعية على حسب ما سياتي من
التفصيل كانت جميع الاحاديث المنصوص فيها على المعازف والاوتار
والالات الموهو غير محمول بها حينئذ لعدم حرمة ذلك بنفسه بل
بما يترتب به كما سنده وكان المفهوم منها غير محمول به فافانكته
حينئذ وهل لذلك نظير في الشرع قلنا في الجواب جميع الاحاديث
المنصوص فيها على الاوتار والمعازف مشتملة على ذكر الملاهي
والقينات والفسوق والفجور والخور وفي موكدة الحرمة ما
اقترن من المحرمات القطعية والمراد بالهوى والملاهي تلك المحرمات
المقترنة بذلك فان الشارع صرح بتلك المحرمات مرة وبجمعها
بشيء من الملاهي ولها مرة اخرى ونظير ذلك في الشرع ما ذكره
الامام البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسيره قال الله تعالى ويحرم
عليهم الخبائث كالدم ولحم الخنزير او كالبوا والرشوة ام كلامه

Copyrighted material